جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

(دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)

The Impact of Implementing Corporate Governance Rules on the Quality of Earnings

(Field Study on Public Jordanian Industrial Companies)

إعداد الطالبة

ميسم جهاد حامد الأضم

إشراف

الدكتور نجيب محمد حمودة مسعود

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيار 2014

التفويض

أنا ميسم جهاد حامد الأضم أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ميسم جهاد حامد الأضم

التاريخ: 12 / 7 / 2014

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة)

وقد أجيزت بتاريخ 12 / 7 / 2014

الاســــم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيــــــع
الدكتور: نجيب محمد حمودة مسعود	عضواً ومشرفاً	....
الدكتور: علي عبد الغني اللايذ	رئيساً	....
الدكتور: وليد زكريا صيام	عضواً خارجياً	....

الشكر والتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا على جزيل عطائه، الحمد لله الذي أعانني وسدد خطاي، وألهمني الطموح ومن علي بفضله في إنجاز هذه الرسالة.

أتوجه بالشكر وخالص العرفان للدكتور نجيب مسعود الذي منّ علّي بوافر علمه ونبل أخلاقه، فكان نعم المشرف الحريص على إنجاز العمل وتوجيهي بأفكار نيرة ومعلومات ثرية عصرية، فجزاه الله الخير كله، وجعل علمه أجراً وثواباً في ميزان حسناته.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأفاضل عضوي لجنة المناقشة الموقرين الدكتور علي عبد الغني اللايذ والأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام على ما بذلاه من جهد في قراءة الرسالة، وعلى عمق مقترحاتهما مما يثري الرسالة.

كما أتقدم بعظيم الامتنان والعرفان إلى جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية فيها.

والله الموفق

الإهداء

إلى.........

أمي وأبي...إجلالاً وتقديراً

إخواني وأصحابي...حّبا ووفاًء

وطني الحبيب..تمجيداً واعتزازاً

أهدي هذه الرسالة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملـــخص

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح
(دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة)

إعداد: ميسم جهاد حامد الأضم
إشراف: الدكتور نجيب مسعود

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فان الباحثة تعاملت مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها (87) شركة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود تأثير للهيكل التنظيمي الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح، وتبين أيضا وجود تأثير للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير لتحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح، كذلك تبين وجود تأثير لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح ووجود تأثير أيضا لإدارة المخاطر على جودة الأرباح، إضافة إلى انه تبين وجود تأثير لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح

وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، مع ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة، وذلك لكونه يؤثر في جودة الأرباح. واستمرار الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالاهتمام بأصحاب المصالح المتعاملين معها مثل البنوك وحملة السندات والموردين والعملاء، لكون الاهتمام بهؤلاء أصبح من الأمور الأساسية التي تنادي بها الحوكمة، فضلا عن دورهم في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.

Abstract

The Impact of Implementing Corporate Governance Rules on the Quality of Earnings

(Field Study on Public Jordanian Industrial Companies)

Prepared by:
Maysam Jehad

Supervised by:
Dr. Najeb Masoud

This study aimed to identify the Impact of the rules of corporate governance implentetion on the quality of earnings of industrial companies listed at the Amman Stock Exchange. To achieve the objective of the study and testing of hypotheses, the researcher has dealt with two types of data are of secondary and primary data, the study population consisted of all industrial companies listed on the Amman Stock Exchange of (87) companies.

The study found a number of results, most notably: the existence of the effect of the organizational structure clear lines of authority and responsibility on the quality of earnings, and also indicate the existence of the effect of justice and equality between shareholders and other stakeholders on the quality of earnings as demonstrated by the presence of the impact of the load of responsibilities and accountability by the Board of Directors on the quality of earnings as well as showing the existence of the effect to protect shareholders and investors on the quality of earnings and also the effect of the presence of risk management on the quality of earnings, as well as it shows the presence of the effect of the presence of an effective and efficient internal control on the quality of earnings

In light of these findings the study recommends emphasizing the importance of the application of the rules of governance and are consistent with the provisions of the law and abide by it, with the need for the board of directors of the company to apply the highest standards of professional performance on all the company's activities, so as to affect the quality of being a profit. Additionally, the continuation of industrial companies Jordanian public shareholding interest stakeholder clients such as banks , employees, bondholders, suppliers, attention to the fact that these become essential advocated by governance as well as methods for their role in the practice of management authorities of the company.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 أنموذج الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

1-8 حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بحدوث العديد من الأزمات التي تتعرض لها المنظمات ولعل أبرزها انهيار شركة Enron، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات وجودة الأرباح ودورها في إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

لذا زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الإقتصاديه المختلفة.

وعند النظر إلى الحوكمة من جانب الفكر المحاسبي، سواء تمثل ذلك في النظر إليها من خلال علاقتها بالإفصاح المحاسبي، أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بعملية التدقيق، أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها على متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال، فإن كل هذا يوضح العلاقة التي توجد بين تطبيق الحوكمة وجودة الأرباح.

وتلعب الحوكمة دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية.

كما تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل التي يتم من خلالها ضبط آلية إدارة المخاطر من كافة جوانبها، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ

القرارات، فمن خلال مبادئ الحوكمة يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، مما ينعكس على تطور أداء تلك المؤسسات وعلى القيمة السوقية لها (العاني، 2007، ص39).

وتتمثل حوكمة الشركات في عملية تنظيم وترتيب العلاقة ما بين إدارة الشركة وسلوكياتها وحاملي الأسهم والأطراف ذات العلاقة وواضعي التنظيمات الحكومية والعمل على متابعة وتقييم الأداء على مختلف المستويات حتى يعود بالنفع على جميع الأطراف.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح في ضوء المتغيرات والتطورات الحالية والمستمرة في بيئة الأعمال، وذلك من خلال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ومن وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في هذه الشركات، لذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تسهم في إيجاد جانب من قاعدة معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن أهيمة الأرباح في تقييم المساهمين لأداء المدراء التنفيذيين ، كم أن جهات الإقراض يعتمدون على الأرباح في اتخاذ قراراتهم ، و هنا تكمن ضرورة أن تكون الأرباح تتمتع بالجودة و تعكس الأداء الحقيقي للمنشأة .

وقد أشارت دراسة (Chanet et al., 2006) إلى إن جودة الأرباح يتم تجاهلها من قبل متخذي القرارات، كما بينت أن تجاهل هذه المعلومة يقود إلى اتخاذ قرارات منخفضة الجودة، كما بينت هذه الدراسة أن هناك اهتمام متزايد بجودة أرباح الشركات التي تعبر عن جودة الأداء من خلال ما تعكسه الأرباح المفصح عنها من معلومات. وهنا يأتي دور الحوكمة كأحد الركائز الأساسية في جودة الأرباح، ومن هنا كان إجراء هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي: **هل يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟** ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول

هل يوجد أثر لوجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

السؤال الثاني

هل يوجد أثر للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

السؤال الثالث

هل يوجد أثر لتحميل المسؤوليات والمساءلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

السؤال الرابع

هل يوجد أثر لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

السؤال الخامس

هل يوجد أثر لإدارة المخاطر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

السؤال السادس

هل يوجد أثر لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

1-3 أهداف الدراسة

1- التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

2- إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة وقواعد تطبيقها والأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح، كذلك المفاهيم المتعلقة بجودة الأرباح وأهميتها وتقييم جودة أرباح الشركة.

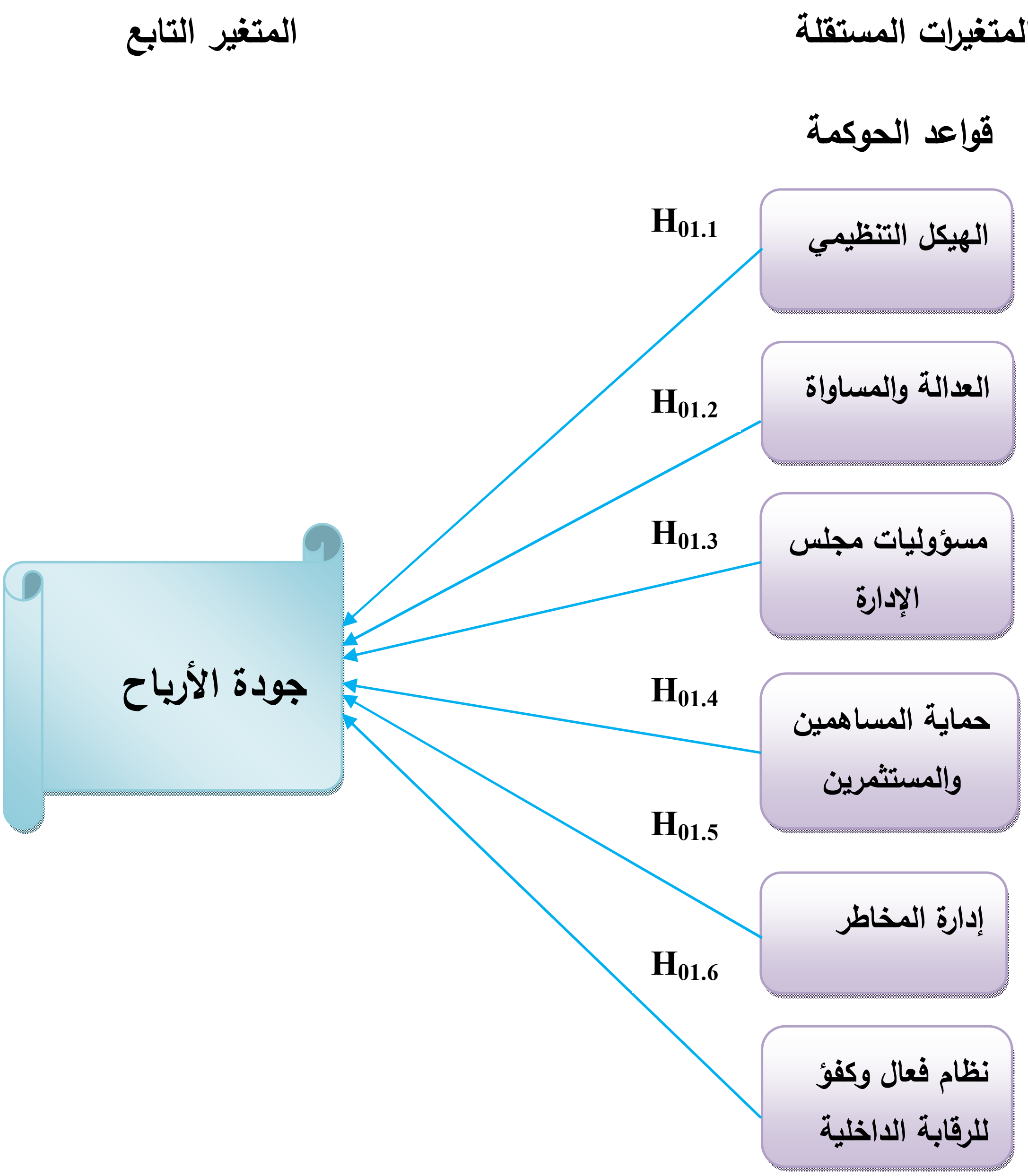
3- التعرف على آراء المبحوثين من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة.

1-4 أهمية الدراسة

تنبع أهيمة الدراسة من خلال ما تتضمنه طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح و بين جوانب الحاكمية المؤسسية من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المرتبطين بإعداد و استخدام القوائم المالية مثل المديرين حيث ان سمعة المدراء التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح كما بينت دراسة (Francis,2006) ، بالاضافة الى المساهمين (المستثمرين) حيث أنه من المعلوم أنهم يهمتون بشكل كبير بقدرة الشركات على توزيع الأرباح ، و استمرارية هذه التوزيعات .

5-1 أنموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة يوضح النموذج التالي دراسة علاقات متغيرات الدراسة. ويوضح الشكل (1-1) هذه العلاقات.



الشكل (1-1) أنموذج الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

6-1 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية:

H_{01}: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.** وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

$H_{0_{1.1}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

$H_{0_{1.2}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$H_{0_{1.3}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحميل المسؤوليات والمساءلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

$H_{0_{1.4}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

$H_{0_{1.5}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدارة المخاطر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية السادسة:

$H_{0_{1.6}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

7-1 التعريفات الإجرائية

الحوكمة: وهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، كذلك الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005، ص32).

وسيتم قياسها من خلال المتغيرات الآتية:

الهيكل التنظيمي: هو مجموعة الطرق التي تقسم بها الشركة أفرادها في مهمات متميزة، ثم التنسيق بينهما، وفيها يتم توزيع المهام والمسؤوليات بين التقسيمات والأفراد وتحديد العلاقات الرسمية وتعيين عدد المستويات الهرمية وتجميع الأفراد في تقسيمات رسمية (الشماع، 2009، ص45).

العدالة والمساواة: تعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة (البشير، 2003).

مسؤوليات مجلس الإدارة: انسجام العمليات كافة والقرارات المتخذة من قبل المسؤولين في الشركة المنفذة لصالحها مع التشريعات والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات الصلة (النواس، 2008، ص247).

حماية المساهمين والمستثمرين: وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالاسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهمين بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الادارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية (حماد، 2005، ص37).

إدارة المخاطر: هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى قياس وتقييم المخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها (Nuijten et al., 2008, p.16).

نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية: هي تلك الإجراءات التي تقوم بها الجهة ذات الاختصاص والمخولة قانونا بهدف التأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، وكذلك التأكد من سلامة وشرعية الأعمال التي تم إنجازها لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحرافات (زيدان، 2001، ص26).

جودة الأرباح: تعني قدرة الشركة على توليد الأرباح وبشكل مستمر من نشاطاتها التشغيلية المتكررة، كذلك قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها (Bashiti, 2009, p. 37).

8-1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** شملت الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية (انظر المحق رقم 3، حيث يوضح بيان بأسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية).

2- الحدود البشرية: تم اختيار ثلاثة أفراد من كل شركة من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين، كونهم تتوفر لديهم المعرفة الكافية بقواعد الحوكمة وجودة الأرباح.

3- الحدود الزمانية: غطت الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهر كانون ثاني 2013 وحتى بداية شهر أيار 2014.

الفصل الثانـي

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2- 2 مفهوم الحوكمة

2-3 مبادئ الحوكمة

2-4 مجالات وممارسات الحوكمة

2-5 علاقة الحوكمة بالمحاسبة

2-6 جودة الأرباح

2-7 أهمية جودة الأرباح المحاسبية ومقاييسها

2-8 الأبعاد المحاسبية للحوكمة و علاقتها بجودة الأرباح

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

ثانيا: الدراسات الانجليزية

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالحوكمة وجودة الأرباح، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعد أساساً للدراسة الميدانية. حيث يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة مع ان جذوره تعود لعام 1932، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد المشكلات التي قابلتها بعض الشركات الأمريكية الكبرى كشركة إنرون للطاقة، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقانونية تحكم أداء المؤسسات، لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات والحفاظ على مصالح كل الأطراف المعنية، كذلك أدى إلى زيادة المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية، لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين (العجمي، 2011، ص23).

وبالرغم من أن الأزمة المالية لم تأخذ الصورة والأبعاد الكاملة لها حتى الآن، كما أن واضعي السياسات لم يأخذوا حتى الآن رد الفعل المناسب تجاه الأزمة، إلا أن الجهات المهنية قد بدأت باتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الأزمة لتدارك آثارها على مهنة المحاسبة، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي المحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) الذي سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير

المراجعة والتأكيد International Accounting Standards Board (IASB) لإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية . (علي وشحادته، 2007، ص17).

وترى الباحثة أن تطبيق مفهوم الحوكمة يعتمد على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية، التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال، وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح، وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار.

2 -2 مفهوم الحوكمة

ظهر مفهوم الحوكمة (Governance) كأحد المصطلحات الحديثة نسبياً مع أن جذوره تعود إلى العام 1932 وقد ازداد الاهتمام بهذا المصطلح ولاسيما بعد ازدياد حالات الفشل والتعثر لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، ومصطلح الحوكمة هو ترجمة مختصرة للمصطلح Governance Corporate، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " (عبدالوهاب وشحاتة، 2007، ص17).

ولم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لمصطلح Governance، كما إن اقتران هذا المصطلح مع كلمة Corporate أعطاه أكثر من معنى ومدلول، وقد أورد (الصالح، 2006، ص117) في هذا السياق خمسة عشر معنى وردت في اللغة العربية لتفسير هذا المصطلح، هي: حوكمة الشركة، وحاكمية الشركة، وحكمانية الشركة، والتحكم المشترك، والتحكم المؤسسي، والإدارة المجتمعة، وضبط الشركة، والسيطرة على الشركة، والمشاركة

الحكومية، وإدارة شؤون الشركة، والشركة الرشيدة، وتوجيه الشركة، والإدارة الحقة للشركة، والحكم الصالح للشركة، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة.

وقد تعددت التعريفات المقدمة من الباحثين حول هذا المصطلح تبعا لوجهات نظرهم المختلفة، حيث عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: " نظاما" للتوجيه و الحكم و الرقابة على نشاط الشركات ، مبنياً على تنظيم عميلة اتخاذ القرار في هذه الشركات ، و توزيع الصلاحيات و المسؤوليات " (Alamgir, 2007, p.7).

وقد عرفها البعض بأنها: نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها. بالإضافة إلى أنها: مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (سليمان، 2008، ص15).

كذلك عرفت الحوكمة بأنها: "منظومة من القوانين والقواعد والعوامل التي تتحكم في عمليات المؤسسة وتتضمن علاقتها بأصحاب المصالح والمساهمين و الموردين و أسواق رأس المال و غيرهم ، ومجموعة القوانين والتعليمات وقواعد الإدراج وممارسات القطاع الخاص الطوعية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة وتطلعات المجتمع" (برقعان والقرشي، 2012، ص12).

كما أوردت لجنة (Cadbury) في تقريرها الصادر في عام (1992) تعريفاً للحوكمة بأنها: "تمثل نظاماً كلياً للرقابة على الجوانب المالية وغير المالية وبواسطة هذا النظام توجه وتراقب المنظمة بأكملها" (الغالبي والعامري، 2005، ص450).

تعد حوكمة الشركات بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها. وتعرف الحاكمية بأنها حالة أو عملية أو نظام يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة. كما تعرف بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين

القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (Freeland, 2007, p.8).

وتبقى الحوكمة كمفهوم مهم في تطوير وتحسين العلاقة فيما بين المنشأة والعديد من المهتمين بأمورها، كالمستثمرين، والموردين، والموظفين، والمدققين، وأسواق المال، وغيرهم؛ وذلك بسبب أهميتها الواضحة للوضع الاقتصادي للشركات المساهمة العامة والمجتمع بشكل عام (دهمش وأبو زر، 2003، ص1).

وتستنتج الباحثة من خلال التعريفات السابقة أن هناك معانٍ أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

1- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

2- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.

3- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

4- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

وترى الباحثة أن الحوكمة هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والقواعد والنظم والقرارات والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين من ناحية أخرى، والتي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة .

2-3 مبادئ الحوكمة

يشير (Fawzy, 2003, p.5-9) إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة يتم وفق المبادئ والمعايير التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، والتي تتمثل في ما يلي:

1- حفظ حقوق المساهمين

وتشمل حقوق حملة الأسهم ونقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى، كما يحدده قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة، ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2- المعاملة المتساوية بين المساهمين

وتشير المعاملة المتساوية لحملة الأسهم في الشركات المساهمة إلى تحقيق المساواة بينهم، وتحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق الأقلية)، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب، من حيث حقوق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة للشركة وحمايتهم من النتائج المترتبة على عملية التداول في المعلومات الداخلية، وتمكين حاملي أقلية الأسهم من الدفاع عن انتهاك حقوقهم من قبل المسؤولين في الشركة أو حملة غالبية الأسهم.

3- ضمان دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك وحملة السندات والموردين والعملاء والدائنون والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية، دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة (علي وشحاته، 2007، ص88).

4- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حاكمية الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال للحاكمية، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار الحاكمية على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .

5- الإفصاح والشفافية

يجب أن يركز إطار حاكميه الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية عن كافة الأمور المالية التي تخص الشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية وغيرها من الأمور المالية، ويجب أن يشمل الإفصاح عن مدى تحقيق

أهداف الشركة، ونتيجة نشاطها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والسياسات المحاسبية المستخدمة والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وبيان مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والسياسات واللوائح ذات الصلة، مع ضرورة الإفصاح عن حصة الأغلبية في حقوق الملكية وحقوق الأقلية ومكافأة مجلس الإدارة والإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بمؤهلات أعضاء مجلس الادارة (علي وشحاته، 2007، ص89-90).

6- التأكيد على مسئوليات مجلس الإدارة

على الرغم من ضرورة تأكيد فصل إدارة الشركات عن مالكيها، وتحقيق فكرة الإدارة الخبيرة، وتحقيق مبدأ الاستقلالية، وتأكيد مبدأ المحاسبة عن المسؤولية، وهي جميعها تتحقق عندما تصبح مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث: الصلاحية، المسؤوليات، الحقوق، الواجبات، المزايا والبدلات والأجور والمكافآت. ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات الخطوط الإرشادية الاسترشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل الشركة والمساهمين (الخضيري، 2005، ص142-143).

كما تستند الحوكمة المؤسسية لغرض تحقيق أهدافها إلى مجموعة من الدعائم والقواعد الأساسية من أهمها:

1- **الإفصاح والشفافية:** وتعني الإفصاح عن كافة المعلومات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (Fawzy, 2003, p.5).

2- **المساءلة:** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية ومتابعتها للتأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من شانها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاحهم في تنفيذها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص15).

3- **المسؤولية:** وتعني أن تكون للمنظمة رسالة أخلاقية في المجتمع وان يعترف المدراء بأنهم جزء من المجتمع وعليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم، فضلا عن مسؤوليتهم تجاه حملة الأسهم من خلال تحقيق العوائد المناسبة لهم (Carroll, 2003, p.4)

4- **العدالة:** وتعني احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتوزيع المهام والواجبات والمسؤوليات بين العاملين في الشركة على أسس قائمة على العدل والمساواة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص14).

5- **الاستقلالية:** وتعني عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، وأن يكون الموظف محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بأعماله، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند القيام بأعماله (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص14).

6- **القوانين والأنظمة:** وتعني تداخل قواعد التحكم المؤسسي بالعديد من القوانين، مثل قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك والمحاسبة والتدقيق وغيرها، من القوانين والتشريعات التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم، مثل حق التصويت وحق انتخاب

أعضاء مجلس الإدارة، كذلك يوضح حقوق المجتمع على المنظمة وواجباته تجاهها (Zingales, 1997, P.2).

وترى الباحثة أن الحوكمة تضفي المصداقية والعدالة على القوائم المالية، التي تعدها إدارة الشركات التي تعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذلك فإن الأمر يتطلب أن يتوافر للمدقق المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة، والعمل على تطوير قدراته باستمرار حتى يمكنه مواكبة التغيرات المستمرة والمتسارعة في البيئة التي يعمل بها.

2-4 مجالات وممارسات الحوكمة

لتطبيق الحوكمة وجعلها علاج ناجح للفساد المالي والإداري ووسيلة وأداة لذلك كان لا بد من تحديد مجالات عملها، والتي من أهمها ما يلي (الخضيري، 2005، ص150-159):

1) مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام

إن الحوكمة تؤسس فكر وثقافة الالتزام، وتوثق كل شيء يجري في الشركات والمؤسسات، فلا شيء يمكن رصده خارج القوائم، بل يتعين أن يتم رصد كل شيء في القوائم، والحدث عنه في التقارير المالية التي تنشرها الشركات. كما إن الحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة، وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم، وتعمل على العناية بالصحة والسلامة المالية.

2) مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح

كلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة، وكلما كانت تحسن من درجة الشفافية، ومن درجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وزيادة تراكمها ومكوناتها.

3) مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة

و يتم ذلك من خلال تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات،على إيضاح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن الموجودات، وبما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية، ومن هنا يتعين أن تكون المبادئ المحاسبية والأعراف المحاسبية، والنظم المحاسبية والقواعد المحاسبية متقدمة، ومطبقة بشكل سليم .

4- مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي

إن الحوكمة ليست هدفا في حد ذاته لكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة، وأهم هذه الأهداف توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري، سواء من جانب المستثمرين الدوليين، أو من جانب المستثمرين الوطنيين المحليين، وبما يعمل على توطين كلا النوعين من الاستثمارات في مشروعات محلية، وتعتمد عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الثقة والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليه.

5- مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ على قدم المساواة

تقوم الحوكمة في هذا المجال على تطبيق مبدأ على قدم المساواة، مما يزيد من الشعور بالعدالة، ومن الإنصاف، وبالتالي من الأمان، وبما يقضي على حالات العجز والطمع وزيادة

الفساد. ومن ثم تعمل الحوكمة على تحقيق العدالة، وإتاحة الفرصة لكافة الأطراف للمعرفة، وجعل الجميع يعاملون على قدم المساواة.

6- مجال تحسين الأداء

تعمل الحوكمة على حسن إدارة الشركات خاصة فيما يتصل بعمليات التخطيط أو التنظيم أو المتابعة ومن ثم تزداد الكفاءة الإدارية للشركات.

7- مجال زيادة الفاعلية والأداء

تقوم الحوكمة بدور كبير الأهمية في زيادة فاعلية الشركات، وجعل حاضرها ومستقبلها واعدا من خلال عدة وسائل رئيسية هي:

أ- وسيلة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية.

- وسيلة زيادة الجودة والارتقاء بالنوعية.

وترى الباحثة أن الحوكمة تعمل على تعميق الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسئولية وتنمية روح المشاركة بين كافة الأطراف، وبالتالي يتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح، وتخلق الدافع للمزيد من الشفافية والنزاهة كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، من خلال الحد من أشكال التلاعب المختلفة، لذلك فإن هناك العديد من الآثار على مهنة مراجعة الحسابات كأحد آليات الحوكمة.

2-5 علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى النظري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة

المحاسبة،كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة ويظهر ذلك في ما يلي (مطيري، 2004، ص364):

أ- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة الحوكمة ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية، وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة لعمل الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

ت- إن قوة الحوكمة تؤثر على تطوير إستراتيجية التدقيق، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة، وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة التدقيق وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق التدقيق.

2-7 جودة الأرباح

يُعد صافي الدخل بعد الفوائد و الضرائب هو البند الفردي الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهو مؤشر على قيمة الارباح للشركة، وهو الإشارة التي تساعد في توجيه تخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية، وفي الواقع إن القيمة النظرية لأسهم الشركة هي القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فان لزيادة في هذه الأرباح تمثل انعكاسا لزيادة قيمة الشركة، بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة.

كذلك تعد جودة الأرباح أحد الجوانب المهمة في تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وهذا ما لا يؤخذ بعين الاعتبار من بعض المستثمرين والمقرضين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية، إذ إن التركيز على النتيجة النهائية لقائمة الدخل لا يوفر معلومات مهمة حول جودة الأرباح، نتيجة إغفال ما تحتويه بنود المستحقات من معلومات لها أثر مهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج (Mardjono, 2005, p.272).

ويعتبر المحللون الماليون الأرباح العنصر الأهم في المدخلات التي يعتمدونها في عملية اتخاذ القرارات ولكن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها ومن هنا نلاحظ الحاجة الماسة إلى الاعتماد على مستوى جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الرشيدة (السهلي، 2006، ص515).

وقد تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعا لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعا لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة ، إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن اشتمال

الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. كذلك يختلف مفهوم جودة الأرباح باختلاف الجهة المستخدمة للتقارير المالية فالمقرضون والدائنون يهمهم أن تكون الأرباح قادرة على توليد النقد، أما المشرعون وواضعو المعايير والمدققون فيرون أن الأرباح تمتع بجودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولةقبولاً عاماً . إذ إن صافي الدخل المرتفع لا يعني بالضرورةتدفقاً نقدياً مرتفعاً، إلا أنه كلما ارتفع التدفق النقدي التشغيلي للمنشأة ارتفعت نوعية أرباح المنشأة وجودتها (مطر، 2006، ص4).

ويرى كل من واضعي المعايير والمشرعين والمدققين، بان الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة اكبر على التحول إلى تدفقات نقدية و ذلك لضمان حقوقهم و معرفة مقدرة الشركة على السداد، كما وينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Azmi, 2010). لذلك فانه لا يكاد يخلو مفهوم جودة الأرباح من عنصرين أساسين في تعريفه وهما قدرة الأرباح على توليد النقد، وقدرتها على الاستمرارية، والتقارير المالية ما هي إلا عبارة عن ملخصات إحصائية مهمة لإنجازات المنشأة، وعادة ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى مثل المستثمرين والمقرضين، ولضمان سلامة ما تحتويه التقارير من بيانات مالية ذات جودة عالية فإنه يجب التأكد من خلوها من بعض الأساليب التي تؤثر في جودة الأرباح ومن هذه الأساليب ما يعرف بإدارة الأرباح (Azmi, 2010).

وترى الباحثة أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية، وفيما يتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة، فيمكن تعريف

الأرباح بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة. إذ إن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، كما أنها تمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الشركة.

2-8 أهمية جودة الأرباح المحاسبية ومقاييسها

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، إذ تعتبر أرباح الشركة من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وذلك بغض النظر عن جودتها كونها خضعت لممارسات إدارة الأرباح أم لا، وكذلك فان الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والتقيمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي. كما تأتي أهمية جودة الأرباح لكون الأرباح تستخدم في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين، وبما أن جودة الأرباح ترجع إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فان جودة الأرباح تمثل جانبا هاما في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية، وان جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وخصوصا كون الأخيرة من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (Mardjono, 2005, p.277).

أما مقاييس جودة الأرباح فانه في مجال جودة الأرباح يوجد عدة مقاييس يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، وذلك يعود إلى اختلاف مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي اختلاف الأهداف من استخدام تلك القوائم، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم جودة

الأرباح، وهذا يؤدي إلى اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على مستوى جودة الأرباح أو تحديده.

كذلك هناك اختلاف بين واضعي المعايير المحاسبية والمستثمرين والدائنين في وجهة نظرهم حول مفهوم جودة الأرباح، وبما أن هذه الجهات تنظر إلى جودة الأرباح من وجهات نظر مختلفة تبعا لأهدافها من استخدام القوائم المالية، فلا بد من أن يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لتحديد جودة الأرباح، ومن هذه المقاييس ما يلي (السهلي، 2006، ص516-519):

1. **استمرارية الأرباح**

لقد استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح، وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية ويقصد بالاستمرارية بأنها درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية التالية. كذلك قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.

2. **خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح**

ومن المقاييس التي تم استخدامها كذلك لقياس جودة الأرباح، خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة، والتي تعني أن الشركات تقوم بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، إذ تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبيا، وتمارس الاستحقاق بطريقة سالبة عندما نكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة، ومن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الربح رغبة الشركات في الحصول

على زيادة في رأس المال، إذ إن الشركات تقوم باستخدام الاستحقاق المحاسبي لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال.

3. مقابلة الإيرادات والمصروفات

يعتبر توقيت الاعتراف بالإيرادات والخسائر مقياسا لتحديد جودة الأرباح، فالإدارة بما لديها من معرفة وإلمام بنشاطات الشركة تستطيع من خلال تطبيق البدائل المحاسبية توجيه الأرقام المالية نحو الاتجاه المرغوب إدارياً ،وأحياناً فإن هذا التوجيه قد يتجاوز الحد المقبول حتى يصل إلى مستويات غير مقبولة تقع في دائرة الغش والتضليل، بل إن المرونة المتاحة في تطبيق بعض الأساليب المحاسبية قد يسهم في انهيار الشركة خاصة عندما يكون القصد هو تحريف الأرقام لمصلحة الشركة وكبار موظفيها كما حدث في شركتي إنرون(Enron) ووردكوم (WorldCom) .

وترى الباحثة أنه توجد علاقة بين جودة الأرباح وبين ما يسمى إدارة الأرباح، إذ انه توجد العديد من الأمور المشتركة بين جودة الأرباح وبين إدارة الأرباح، فممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وإن عدم ممارسة إدارة الأرباح تفيد أن الأرباح تتمتع بمستوى عال من الجودة.

2-6 الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات

الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك. بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك (فوزي، 2004، ص361).

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) الصادر عام 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام New York Stock Exchange 2003 (NYSE, 2003) والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق

يشير (أبو العطا، 2003، ص7) إلى انه تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة الدولية. كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

3- دور التدقيق الداخلي

يساعد المدقق الداخلي بما يقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية الحوكمة، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق (فوزي، 2004، ص362).

4- دور المدقق الخارجي

نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المدقق الخارجي أصبح جوهري وفعال في مجال الحوكمة، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الوحدات الاقتصادية (مطيري، 2004، ص368).

5- دور لجان التدقيق

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق، يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. كما تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات

الإدارة على عملية التدقيق ،علاوة على ذلك يشير البعض: بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (Defond et al., 2007).

6- تحقيق الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، كذلك فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذالك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية (أبو العطا، 2003، ص9).

7- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية

إن من أهمية الحوكمة دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة (Winkler, 2008, p.76).

حيث يتضح مما سبق أنه توجد علاقة وطيدة بين الأبعاد الحاسبية للحوكمة و جودة الارباح فمثلا مساءلة مجلس الادارة من قبل المساهمين و تفعيل الدور الرقابي للمساهمين سيحد

من ممارسة المدراء لادارة الارباح او التلاعب بها او من حالات الفساد الاداري و بالتالي ستزداد جودة الارباح ، و كذلك وجود لجان تدقيق سوف ينعكس ايجابيا على جودة القوائم المالية و بالتالي تزداد جودة الارباح و تتحقق الثقة في المعلومات المحاسبية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة وتم الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات.

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة (الفرجات، 2008) بعنوان: **حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن.**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تغلغل الحاكمية كأسلوب ونمط إدارة الشركات وحاجتها الملحة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، فضلا عن التخاصية والأزمات الاقتصادية الناجمة عن سوء ممارسة سلطات الإدارة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تشكيل الإطار النظري، وأظهرت النتائج حاجة ملحة لتدعيم قواعد حاكمية الشركات في الأردن لتساهم في تخفيض المخاطر، وبالتالي تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة، ومن ثم تم التأكيد في الأردن على أهمية كفاءة الحاكمية في الشركات وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمه.

2- دراسة (فاتح وعيشي، 2008) بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوو الحقوق في الشركة. كما أشارت إلى أن تفادي وقوع مثل هذه الأزمات في أسواقنا العربية لابد وأن يمر حتما عن طريق:

1) إصلاح الأنظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية.

2) إدخال أنظمة حوكمة شركات فعالة وإلزام الشركات بتطبيقها وما يرتبط بها من إصدار الدول للتشريعات والقوانين الضابطة لسوق المال والشركات، فالإطار القانوني للدولة لا بد وأن يكون حاميا، قويا ومرنا حتى نضمن بذلك أن مثل هذه الممارسات السلبية على مستوى السوق لا تؤدي إلى إخفاء ضياع القيمة وعدم جودة الرقابة الممارسة، وبالتالي صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

3- دراسة (أبوعجيلة وحمدان، 2009) بعنوان: **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح (Earnings Management) باعتبارها أحدى العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية من ناحية، ثم قياس مستوى الحاكمية المؤسسية داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى، ومدى ممارسة تلك

الشركات لإدارة الأرباح، من ناحية أخرى. واستخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات الدراسة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

1) بالرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحاكمية المؤسسية بمستوى عام 75 %، إلا أن هناك تفاوت كبير بين مختلف الشركات كل على حدة، من حيث تدنى نسب بعض الشركات التي قد تصل نسبة الحاكمية فيها إلى 43 %.

2) وجد أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ازدادت درجات الحاكمية المؤسسية في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

وبناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحاكمية المؤسسية داخل الشركات الصناعية، عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم، وذلك لتفادى الآثار الجسيمة للأزمات المالية التي قد تتعرض لها تلك الشركات من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحاكمية المؤسسية بداخلها.

4- دراسة (العبدلي، 2012) بعنوان: **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (114) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة،

والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بالتأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد والالتزام بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة.

5- دراسة (العازمي، 2012) بعنوان: **دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانونية والبيانات الأولية، وتكونت عينة الدراسة من (280) من أصل (360) استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة، كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression والانحدار البسيط (Simple Regression). وتوصلت نتائج هذه الدراسة وجود تأثير لـ (دليل حوكمة الشركات، حفظ حقوق جميع المساهمين، المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدارة) على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية وجود دليل أو إطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق

مع أحكام القانون والالتزام به، وذلك لكونه يؤثر في رفع القدرة التنافسية للشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. واستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحفظ حقوق جميع المساهمين، وذلك لكون توجهات الحوكمة الآن تنادي بضرورة حفظ هذه الحقوق وحمايتها، كذلك استمرارها بالالتزام بالمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين كونها تسهم في تحقيق المساواة بينهم.

ثانيا: الدراسات الانجليزية

1- دراسة (Matar & Nour, 2007)، بعنوان: **مدى إلتزام الشركات المساهمة الأردنية بمبادئ حوكمة الشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين البنوك والقطاعات الصناعية The Compliance of Jordanian Shareholding Companies with the Principles of Corporate Governance: An Analytical Comparative Study between the Banking and the Industrial Sectors** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي وعددها 20 شركة، أي ما يعادل حوالي 32% من حجم مجتمع الدراسة.

وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسة يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحوكمة المؤسسية للشركات. واستخدم الباحثان في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج من أهمها:

1) أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جدا، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي.

2) أن جوانب الخلل في تطبيق النظام ترسخ بشكل رئيسي في عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.

3) عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل بها، ولجوء بعض إدارات الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

وفي ضوء النتائج قدم الباحثان مجموعة من التوصيات من أهمها: أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحوكمة المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به، هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تشكيل لجان للحوكمة المؤسسية من أعضاء مستقلين.

2- دراسة (Stephens, 2009) بعنوان: **جودة حوكمة الشركات والرقابة الداخلية في ظل نظام Oxly وفقاً للمادة 302 من قانون ساربنيس Corporate Governance Quality and Internal Control under the Sarbanes Oxly Regime Section, 302** هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجه قصور الرقابة الداخلية قبل صدور قانون (Sarbanes Oxly) الذي ألزم الإقرار عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية في ظل القسم 404 للوصول إلى تحديد العوامل التي تؤثر على إفصاح الشركة عن أوجه الضعف الجوهرية بموجب متطلبات

القسم 302 من قانون (Sarbanes Oxly)، قبل أن تكون مراجعة الرقابة الداخلية إلزامية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي يراجعها المراجعون الرئيسيون في النشاط الصناعي التي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية هي الأكثر قدرة على اكتشاف أوجه قصور الرقابة الداخلية في ظل القسم 302 من قانون (Sarbanes Oxly). كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مدير مالي ذو خبرة مالية ومحاسبية أكثر قدرة على التحديد بدقة أكبر أوجه قصور الرقابة الداخلية وتصنيفها كضعف مادي التي تعد أقل درجة من أوجه قصور جوهرية.

3- دراسة(Al- Haddad, 2009) بعنوان:

"Corporate Governance and Performance of Jordanian Industrial Companies listed at Amman Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى تقديم أدلة على مدى وجود علاقة تربط الحاكمية المؤسسية للشركات وأداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والتي تتمثل في أبعاد الهيكل التنظيمي، ونظام الحوافز وبيان مدى تأثرها بالمتغيرات المقترحة في البحث. كما وهدفت إلى تحديد المؤشرات الهامة التي تفسر وتوضح طبيعة هذه العلاقة والتي يمكن استخدامها من قبل الشركات الصناعية الأردنية لحل مشاكل الوكالة التي تواجهها. يتكون مجتمع الدراسة من (96) شركة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي (بورصة عمان). تم اختيار عينة عشوائية بلغت (44) شركة من مجتمع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة بشكل رئيس إلى تأكيدوجود علاقة إيجابية بين الربحية مقاسةً بأي من العائد على كل سهم أو العائد على الأصول كمقياس ربحية والحاكمية المؤسسية للشركات، كما توجد علاقة إيجابية مباشرة بين كل من السيولة والأرباح الموزعة للسهم وحجم الشركة،

والحاكمية المؤسسية للشركات الصناعية الأردنية. وبالمحصلة، توجد علاقة إيجابية مباشرة بين الحاكمية المؤسسية للشركات وأداء هذه الشركات.

4- دراسة (Bashiti & Rabadi, 2011) بعنوان: **تقييم حوكمة الشركات في الأردن Assessing Corporate Governance in Jordan** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الحوكمة المؤسسية في الأردن، وبينت أن الأردن قد خطا خطوات واسعة في رسم وتطبيق سياسات الحوكمة المؤسسية، من ذلك تنظيم متطور لسوق المال، واستحداث وظيفة مراقب الشركات، وإصدار قانون تشجيع الاستثمار وكلها قضايا نظرية لم تطبق بدقة على أرض الواقع. وقد أجريت الدراسة على 44 شركة وتمثل ما نسبته 46% من الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي واختيرت على أساس حجم عملياتها، واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفر المعلومات، والتي لا تعتمد على مركز لإيداع الأوراق المالية.

وانتهت الدراسة إلى أن سوق المال الأردني يزداد تعقيدا وهو ما يتطلب أن يتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية، ويتوقع من الإدارة رفع مستوى ودورية إعداد تقاريرها واتصالاتها حول استراتيجياتها. وقد ثبت أن الحوكمة المؤسسية غير مطبقة بشكل تام وهو ما يتطلع إليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم، إضافة إلى أن شركات كثيرة لا يوجد لديها لجنة تدقيق وهو ما نتطلع إليه من ميكانيكيات الحوكمة المؤسسية في الدراسات في المستقبل.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات و التي تتعلق بحوكمة الشركات كدراسة (العبدلي ،2012) و دراسة (الفرجات ، 2008) و دراسة (مطر و نور،2007) .

أما الدراسة الحالية فتتميز عن الدراسات السابقة في أنها تناولت أحد الموضوعات الحديثة و التجارب الجديدة في ميدان تطبيق الحوكمة على جودة الأرباح مما يعد هذه الدراسة متممة لما سبقها و مؤسسة لما سيأتي بعدها من دراسات في حدود علم الباحثة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطرق والاجراءات)

3-1 تمهيد

3-2 منهج الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة

3-4 أساليب جمع البيانات

3-5 أداة جمع البيانات

3-6 صدق الأداة وثباتها

3-7 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطرق والإجراءات)

3-1 تمهيد

يستعرض هذا الفصل منهج ومجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن طرق اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، وكما يلي:

3-2 منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبعت فيها الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح (دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية انظر الملحق رقم 3)، ومن وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في هذه الشركات، ومن ثم تم استخدام البرنامج الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة (برنامج SPSS) في الجانب العملي التحليلي.

3-3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها 87 شركة، (بيان بأسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، انظر الملحق 3، لشهر كانون ثاني عام 2014).

تم توزيع الاستبانات على كافة هذه الشركات وبمعدل ثلاثة استبانات لكل شركة. إذ تم توزيع (261) استبانة على المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين. وقد بلغ المجموع

الكلـي للاسـتبانات المسـتردة (198) اسـتبانة بنسـبة (75.9%) مـن إجمـالي عـدد الاسـتبانات المرسلة، وبعد فرزها تم استبعاد (4) استبانات منها لعدم اكتمال تعبئتها أو بسبب العشوائية أثناء التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (194) مستجيباً يعملون في هذه الشركات والاستبانات التي خضعت للتحليل وبنسبة (74.3%) من المجتمع الكلي الذي تم توزيع الاستبانات عليه، ويوضح الجدول (3-1) الإطار العام للدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي.

الجدول (3-1)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي

الاستبانات	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة على المجتمع	261	%100
الاستبانات المسترجعة	198	%75.9
الاستبانات المستبعدة (يطرح)	4	%1.5
الاستبانات الخاضعة للتحليل	**194**	**%74.3**

3-4 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية، وكما يلي:

البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، حيث غطت كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية، وتم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة من خلال الباحثة شخصياً.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتشمل ما يلي:

1- الكتب والتقارير والأبحاث المحاسبية، وخاصة التي تبحث في موضوع الحوكمة وجودة الأرباح.

2- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الحوكمة وجودة الأرباح.

3- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الحوكمة وجودة الأرباح.

4- التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وبورصة عمان للأوراق المالية.

3-5 أداة جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانه تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص أفراد المجتمع، والملحق رقم (4) يوضح نموذج الاستبيان. وتم عرض الإستبانة على أساتذة في مجال المحاسبة والمالية والإحصاء (أنظر الملحق 2)، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. وقد استخدمت الباحثة استبانة مكونة من جزأين رئيسين هما:

الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين، مثل (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية).

الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، واستخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس

(موافق جدا 5 علامات، موافق 4 علامات، محايد 3 علامات، غير موافق علامتان، غير موافق جدا علامة واحدة). والملحق رقم (4) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

كما تم تحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في أنموذج الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5−1)/3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفضة من (1)− أقل من (2.33).

متوسطة من (2.34) − (3.67).

مرتفعة من (3.68) إلى (5).

3−6 صدق الأداة وثباتها

للتحقق من درجة ثبات أداة القياس (الاستبيانة) تم إخضاع الاستبانة لعدة اختبارات، وتشمل ما يلي:

اختبار الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على هيئة محكمين من أساتذة الجامعات المختصين في علم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من الأساتذة قبل توزيعها على عينة الدراسة. والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

اختبار ثبات الأداة: وللتأكد من مدى موثوقية النتائج وصلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام

معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) (89.69 %) وهذا مناسب في مثل هذه الاختبارات من اجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، كما يلاحظ أن جميع فقرات قيم الفا (α) أكبر من النسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبه مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، وبنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات Malhotra, 2004, p.268)) والجدول (3-2) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3-2)

قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	المتغير	كرونباخ ألفا
1-7	الهيكل التنظيمي	% 88.81
8-15	العدالة والمساواة	%85.95
16-23	مسؤوليات مجلس الإدارة	%87.71
24-31	حماية المساهمين والمستثمرين	%86.49
32-37	إدارة المخاطر	% 89.05
38-43	نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية	%87.20
44-51	جودة الأرباح	%84.51
1-51	**المعدل العام للثبات**	**% 89.69**

3-7 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency

- الوسط الحسابي Mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري Standard Deviation: لقياس وبيان درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة، حيث أن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

2- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics: وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

1) النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

2) جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معين.

أ- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)**: وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو جودة الأرباح، حيث أن مستوى المعنوية المختار في هذه الدراسة 0.05.

ب- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression):** وذلك لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح ، حيث أن مستوى المعنوية المختار في هذه الدراسة هو 0.05.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 خصائص المستجيبين

4-3 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد المجتمع، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي SPSS، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب للإجابة على فرضيات الدراسة.

4-2 خصائص المستجيبين

لقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستجيبين في الشركات الصناعية مثل (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية)، وذلك من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في تلك الشركات، وتبين النتائج في الجداول من (4-1) الى (4-4) خصائص أفراد المجتمع ، ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

أولا: العمر

جدول رقم (4-1)

الجدول التكراري للمستجيبين حسب العمر

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	30 سنة فأقل	39	20.1
	31-35 سنة	33	17.0
	36-40 سنة	36	18.6
	41 – 45 سنة	35	18.0
	46 سنة فأكثر	51	26.3
	المجموع	**194**	**100**

تبين من خلال الجدول (4-1) أن أعمار عينة الدراسة توزعت على 5 فئات عمرية من المستويات الخمس المعتمدة في الدراسة، ولكن بنسب متفاوتة معظمها في الفئة العمرية 46 سنة فأكثر شكلت نسبة قدرها (26.3%)، ثم الفئة العمرية (30 سنة فأقل) وبنسبة بلغت (20.1%)، ثم الفئة العمرية (36-40 سنة) وبنسبة بلغت (18.6%)، ثم الفئة العمرية (41 – 45 سنة) وبنسبة بلغت (18.0%)، وأخيرا جاءت الفئة العمرية (31-35 سنة) وبنسبة بلغت (17.0%)، ويتضح أن 79.9% من أفراد العينة تجاوزت أعمارهم 31 سنة.

ثانيا: المؤهل العلمي

جدول رقم (4-2)

الجدول التكراري للمستجيبين حسب المؤهل العلمي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دبلوم	26	13.4
	بكالوريوس	116	59.8
	ماجستير	32	16.5
	دكتوراه	20	10.3
	المجموع	**194**	**100**

تبين من خلال الجدول (4-2) أن حملة درجة البكالوريوس شكل ما نسبته (59.8%) من أفراد عينة الدراسة، وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير بنسبة (16.5%)، كما شكل حملة شهادة الدبلوم ما نسبته (13.4%)، أما حملة درجة الدكتوراه فقد شكلت نسبتهم (10.3%). ويتضح أن 86.6% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي درجة البكالوريوس على الأقل. وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة، وهذا مؤشر على إن مجتمع الدراسة مؤهل علميا للإجابة على أسئلة الدراسة الحالية.

ثالثا: سنوات الخبرة

جدول رقم (4-3)

الجدول التكراري للمستجيبين حسب سنوات الخبرة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	5.2
	5 سنوات –10 سنوات	28	14.4
	11 سنة –15 سنة	45	23.2
	16 سنة –20 سنة	82	42.3
	21 سنة فأكثر	29	14.9
	المجموع	**194**	**100**

تبين من خلال الجدول (4-3) إن سنوات الخبرة احتلت النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة، حيث يتركزون في الفئة التكرارية (16 سنة – أقل 20 سنة)، وشكلوا ما نسبته 42.3% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (11 سنة – 15 سنة) وشكلوا ما نسبته 23.2%، ثم الفئة التكرارية (21 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 14.9%، ثم الفئة التكرارية (5 سنوات – أقل من 10 سنوات) وشكلوا ما نسبته 14.4%، وأخيرا الفئة التكرارية (أقل من 5 سنوات) وشكلوا ما نسبته 5.2%، من إجمالي عينة الدراسة. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن عينة الدراسة يتمتعون بخبرة كافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم. كما إن ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين تزيد سنوات خبرتهم عن (11) سنة دليل على ارتفاع خبرتهم العملية، ذلك أن مثل هذه الشركات الكبيرة تتبنى استراتيجيات من أجل الاحتفاظ بالموارد البشرية التي تمتلك خبرات طويلة في مجال عملها والذي يضمن الاستقرار في عمل هذه الشركات وفي سياستها الداخلية والخارجية أيضا.

رابعا: الشهادات المهنية

جدول رقم (4-4)

الجدول التكراري للمستجيبين حسب الشهادات المهنية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
الشهادات المهنية	**CFA**	16	8.2
	CISA	23	11.9
	CMA	17	8.8
	CPA	4	2.1
	CIA	17	8.8
	لا يحمل شهادة	117	60.3
	المجموع	**194**	**100**

تبين من خلال الجدول (4-4) أن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لا تركز على تعيين الحاصلين على الشهادات العالمية المهنية المتخصصة في المحاسبة، وقد يعود ذلك إلى أن هذه الشركات لا تسمح بتوفير رواتب أو مكافآت مناسبة تتناسب مع ما هو معروض في سوق العمل للقطاعات الأخرى لحملة هذه الشهادات.

4-3 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

استخدمت الباحثة عددا من أساليب الإحصاء الوصفي لتحليل النتائج، وتبين الجداول من (4-5) إلى (4-11) النتائج التي تم التوصل إليها.

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الهيكل التنظيمي

الجدول (4–5) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4–5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الهيكل التنظيمي

ت	الفقـــــرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يتـوفر هيكـل تنظيمـي ووصـف وظيفـي يحـدد المسـؤوليات والصـلاحيات يسـاهم فـي تطـوير الحوكمة	3.6856	0.75433	مرتفع	6
2	يتم الاعتماد على المعايير المكتوبة عند مواجهة موقف جديد في العمل	3.7371	0.68889	مرتفع	5
3	يوجد وصف مكتوب وموزع على العاملين يبين ويحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات كل وظيفة	3.8402	0.61940	مرتفع	4
4	تتسم المعلومات التي يوفرها النظام بدرجة عالية مـن التفصـيل الـذي يحتـاج متخـذ القـرار فـي مستويات الإدارة التنفيذية	3.6546	0.80754	متوسط	7
5	يتوفر إطار تنظيمي وفعال ليضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	3.9124	0.63373	مرتفع	1
6	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة يدعم تطبيق الحوكمة	3.8660	0.60445	مرتفع	2
7	يوفر النظام المستخدم معلومات مختصرة ومفيدة لمستويات الإدارية العليا عند الحاجة	3.8505	0.64649	مرتفع	3
	الهيكل التنظيمي	**3.792343**	**0.679261**	**مرتفع**	

تبـين النتـائج التـي يتضـمنها الجـدول (4−5) أن المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة للفقرات (1− 7) سجلت متوسطاً حسابياً عاما بلـغ (3.792343) وبـانحراف معيـاري بلـغ (0.679261)، وهـذه النتيجـة تشـير إلـى أن اسـتجابات عينـة الدراسـة كانـت إيجابيـة وبدرجـة مرتفعة على جميع العبارات باستثناء العبارة رقم (4) فكانت بدرجة متوسطة.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4−5) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.9124− 3.6546) وأن العبارة رقم (5) والتي تنص على أنه: "يتوفر إطار تنظيمي وفعال ليضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات". هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلـغ (3.9124)، وبانحراف معياري بلغ (0.63373) وقد كانت أهميتها النسبية مرتفعة و يرجع السبب في ذلك الا أن وجود الهيكل التنظيمي هو الاساس في تطبيق قواعد الحوكمة و يعمل على تحديد المسؤوليات و الصلاحيات لكل وظيفة مما يساعد على الالتزام بقواعد الحوكمة ، في حين أن العبارة رقم (4) والتي تنص على انه: "تتسم المعلومات التي يوفرها النظام بدرجة عالية من التفصيل الذي يحتاج متخذ القرار في مستويات الإدارة التنفيذية"، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلـغ (3.6546) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة و يرجع السبب في ذلك انها الأقل تأثيرا في تطبيق قواعد الحوكمة .

و ترى الباحثة أن من الضروري توفر إطار تنظيمي فعال ليضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات، كذلك قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة ليدعم تطبيق الحوكمة،و بالتالي يساعد على تحقيق جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير العدالة والمساواة

الجدول (4–6) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4–6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير العدالة والمساواة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
8	حوكمة الشركات تعمل على توفير المساواة والعدالة بين المساهمين	3.5928	0.70831	متوسطة	7
9	يتم وضع سياسية تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح الخاصة	3.7784	0.68086	مرتفعة	3
10	يحق للمساهمين التصويت حضورا أو غيابيا مع مراعاة المساواة في حق التصويت	3.7423	0.70201	مرتفعة	4
11	يتم مراعاة المساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	3.4381	0.86903	متوسطة	8
12	حوكمة الشركات تعمل على الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة	3.7371	0.68889	مرتفعة	5
13	حوكمة الشركات تعمل على تحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار لاالمساهمين أو صغار المساهمين	3.8402	0.61940	مرتفعة	2
14	حوكمة الشركات تعمل على حماية المساهمين من النتائج المترتبة على عملية التداول في السوق المالية	3.6546	0.80754	متوسطة	6
15	حوكمة الشركات تعمل على حماية حق حاملي أقلية الأسهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين	3.9124	0.63773	مرتفعة	1
	العدالة والمساواة	**3.711988**	**0.713721**	**مرتفعة**	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4–6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (8–15)، سجلت متوسطاً حسابياً عاما بلغ (3.711988) وبانحراف معياري بلغ (0.713721)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (3)، حيث تبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+ 3)، وتقل عن الدرجة العالية (+ 4). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات المدرجة في الجدول (4–6).

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4–6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.4381–3.9124) وأن العبارة رقم (15) والتي تنص على أن "حوكمة الشركات تعمل على حماية حق حاملي أقلية الأسهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9124)، وبانحراف معياري بلغ (0.63773) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (11) والتي تنص على انه "يتم مراعاة المساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.4381) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.86903) ، و يرجع ذلك الى عدم التزام الشركات بالقوانين التي اهتمت بحقوق أصحاب المصالح و حمايتها .

و ترى الباحثة أهمية حماية حق حاملي أقلية الأسهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، و تحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين، و أهمية وضع سياسية تنظم العلاقة مع الأطراف

ذوي المصالح الخاصة، مما يساهم في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول (4-7) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير مسؤوليات مجلس الإدارة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
16	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير حوكمة الشركات يدعم التطبيق الفعلي الحوكمة	3.8660	0.60445	مرتفعة	1
17	يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان المنبثقة عنه وتحديد المهام ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها	3.8505	0.64649	مرتفعة	2
18	اعتماد أعضاء مجلس الادارة على المعايير المحاسبية المحلية و الدولية يدعم تطبيق قواعد الحوكمة	3.5928	0.70831	متوسطة	7
19	يوجد نظام متابعة فعال يطبق على موظفي الشركة	3.7990	0.67202	مرتفعة	3
20	يدعم وجود لجنة تنفيذية منبثقة عن مجلس الإدارة تحقيق الخطة الإستراتيجية للشركة	3.7423	0.70201	مرتفعة	4
21	المتابعة الفعالة لمجلس الإدارة تساعد على تحقيق الشركة لخطتها الإستراتيجية	3.5825	0.70226	متوسطة	8
22	الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو يدعم تطبيق الحوكمة	3.6340	0.73765	متوسطة	5
23	يعمل المجلس على تحقيق القدر اللازم من المساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	3.6186	0.80082	متوسطة	6
	مسؤوليات مجلس الإدارة	**3.710713**	**0.696751**	**مرتفعة**	

تبـين النتـائج التـي يتضـمنها الجـدول (4-7) أن المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة للفقـرات (16-23)، سـجلت متوسـطاً حسـابياً عامـا بلـغ (3.710713) وبـانحراف معياري بلغ (0.696751)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (3)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+ 3)، وتقل عن الدرجـة العاليـة (+ 4). وهـذه النتيجـة تشير إلـى أن استجابات عينـة الدراسـة كانـت إيجابيـة وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4-7) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.8660-3.5825) وأن العبارة رقم (16) والتي تنص على انه: "إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير حوكمة الشركات يدعم التطبيق الفعلي الحوكمة"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8660)، وبانحراف معياري بلغ (0.60445) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (21) والتي تنص على أنه: " المتابعة الفعالة لمجلس الإدارة تساعد على تحقيق الشركة لخطتها الإستراتيجية "، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5825) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.70226) .

و ترى الباحثة أهمية إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير حوكمة الشركات، وان يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان المنبثقة عنه وتحديد المهام ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها، مما يساعد على تحقيق جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

رابعـا: المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة لأسـئلة متغيـر حمايـة المسـاهمين والمستثمرين

الجدول (4–8) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4–8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير حماية المساهمين والمستثمرين

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
24	يضـمن تطبيـق قواعـد الحوكمـة احتفـاظ الشـركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين	3.7371	0.70378	مرتفعة	5
25	يـتم حمايـة حقـوق الأقليـة مـن المسـاهمين مـن الممارسـات الاسـتغلالية مـع تـوفير وسـائل تعويضية فعالة	3.5928	0.95176	متوسطة	7
26	معايير الأداء التي توفرها تطبيق قواعد الحوكمة تزيـد مـن ثقـة المتعـاملين فـي السـوق الماليـة فـي أسهم الشركة كأداة استثمارية جذابة	3.9072	0.60366	مرتفعة	2
27	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	3.9485	0.58249	مرتفعة	1
28	يسـاعد تطبيـق قواعـد الحوكمـة المسـاهمين فـي الحصول على المعلومات الدورية والمفصح عنها وفق التشريعات النافذة	3.8660	0.68483	مرتفعة	3
29	يشـعر تطبيـق قواعـد الحوكمـة المسـاهمين بالثقـة وضمان حقوقهم	3.7010	0.73640	مرتفعة	6
30	حوكمـة الشـركات تعمـل علـى حمايـة المسـاهمين مـن النتـائج المترتبـة علـى عمليـة التـداول فـي السوق المالية	3.8505	0.76404	مرتفعة	4

31	يطلع المساهمون على أية عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة	3.4691	0.86472	متوسطة	8
	حماية المساهمين والمستثمرين	**3.759025**	**0.73646**	**مرتفعة**	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-8) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (24-31) سجلت متوسطاً حسابياً عاما بلغ (3.759025) وبانحراف معياري بلغ (0.73646)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (3)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+ 3)، وتقل عن الدرجة العالية (+ 4). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4-8) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.9485-3.4691) وأن العبارة رقم (27) والتي تنص على أنه: "يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9485)، وبانحراف معياري بلغ (0.58249) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (31) والتي تنص على ان: "يطلع المساهمون على أية عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة"، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.4691) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.86472) ، و يرجع السبب في ذلك أن معظم الشركات لا تقوم بالافصاح عن العمليات الغير العادية التي تحدث بها.

و ترى الباحثة أهمية أن يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة، و أهمية معايير الأداء التي يوفرها تطبيق قواعد الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في أسهم الشركة كأداة استثمارية جذابة، مما يساهم في تحقيق جودة الأرباح في الشركات الصناعية السماهمة العامة .

خامسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير إدارة المخاطر

الجدول (4-9) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير إدارة المخاطر

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
32	يؤدي وجود لجنة لإدارة المخاطر لوجود سياسة فعالة لتجنب المخاطر بما يدعم تطبيق قواعد الحوكمة	3.5722	0.69599	متوسطة	6
33	وجود نظام تقرير دوري عن إدارة المخاطر	3.7010	0.54182	مرتفعة	5
34	قيام الشركة بوضع خطة للطوارئ للتعامل مع المخاطر المحتملة	3.7474	0.80999	مرتفعة	4
35	إعتماد مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية للشركة يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة	4.0464	0.49128	مرتفعة	1
36	وجود مدقق داخلي مسؤول عن مراجعة نظم إدارة المخاطر	3.8299	0.65731	مرتفعة	3
37	وجود مدقق داخلي مسؤول عن مراجعة الموجهات الإرشادية والتقارير الخاصة بادارة المخاطر والتحقيق منها	3.8918	5.58799	مرتفعة	2
	إدارة المخاطر	**3.798117**	**0.63073**	**مرتفعة**	

تبـين النتـائج التـي يتضـمنها الجـدول (4–9) أن المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعيارية للفقرات (32–37) سجلت متوسطاً حسابياً عاما بلـغ (3.798117) وبانحراف معياري بلغ (0.63073)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة فـي هـذه الدراسـة وهـو (3)، يتبـين أن النتيجـة تزيـد علـى الدرجـة المتوسـطة (+ 3)، وتقـل عـن الدرجة العالية (+ 4). وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4–9) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (4.0464–3.5722) وأن العبارة رقم (35) والتي تنص على: "إعتماد مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية للشركة يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.0464)، وبانحراف معياري بلغ (0.49128) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (32) والتي تنص على ان: "يؤدي وجود لجنة لإدارة المخاطر لوجود سياسة فعالة لتجنب المخاطر بما يدعم تطبيق قواعد الحوكمة"، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلـغ (3.5722) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلـغ (0.69599) ، و يرجع السبب في ذلك أن معظم الشركات ليس لديها لجنة لادارة المخاطر قد يكون السبب في ذلك ارتفاع تكلفة إعداد اللجنة .

و ترى الباحثة أهمية إعتماد مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية للشركة في تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، و أهمية وجود مدقق داخلي مسؤول عن مراجعة نظم إدارة المخاطر، إضافة إلى قيام الشركة بوضع خطة للطوارئ للتعامل مع المخاطر المحتملة ، يساهم في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

سادسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية

الجدول (4–10) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4–10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
38	قوة إدارة الرقابة الداخلية داخل المنشأة	3.9330	0.71305	مرتفعة	2
39	مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية	3.7062	0.74893	مرتفعة	6
40	تتمتع لجنة الرقابة الداخلية باستقلالية تامة	3.8196	0.62207	مرتفعة	4
41	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى تحسين كفاءة الإدارة الداخلية للشركة	3.8814	0.59477	مرتفعة	3
42	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بدراسة تقارير التدقيق الداخلية والخارجية لتفادي الأخطاء	3.7629	0.84893	مرتفعة	5
43	أن يكون أغلب أعضاء لجنة التدقيق من خارج أعضاء مجلس الإدارة يدعم تطبيق الحوكمة	3.9485	0.66553	مرتفعة	1
	نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية	**3.841933**	**0.69888**	**مرتفعة**	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4–10) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (38–43) سجلت متوسطاً حسابياً عاما بلغ (3.841933) وبانحراف معياري بلغ (0.69888)، وبمقارنة هذا المتوسط الذي تم الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة

فـي هـذه الدراسـة وهـو (3)، يتبـين أن النتيجـة تزيـد علـى الدرجـة المتوسـطة (+ 3)، وتقـل عـن الدرجة العاليـة (+ 4). وهذه النتيجـة تشير إلـى أن استجابات عينـة الدراسـة كانـت إيجابيـة وبدرجـة عالية على جميع العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4−10) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.9485−3.7062) وأن العبارة رقم (43) والتي تنص على أن: "يكون أغلب أعضاء لجنة التدقيق من خارج أعضاء مجلس الإدارة يدعم تطبيق الحوكمة"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9485)، وبانحراف معياري بلغ (0.66553) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، و ذلك بسبب أن يكون أغلب الاعضاء مستقليين سيقلل من حالات الغش و التلاعب و الاحتيال و يحد من تلاعب المدراء بما ينعكس ايجابيا على الالتزام بالمعايير و الاخلاق المهنية و بالتالي يدعم تطبيق قواعد الحوكمة في حين أن العبارة رقم (39) والتي تنص على: "مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية"، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.7062) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ(0.74893).

و ترى الباحثة أهمية وجود إدارة فعالة للتدقيق الداخلي داخل الشركة وأن تتمتع لجنة التدقيق باستقلالية تامة ، مما يساهم في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

سابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المتغير التابع: جودة الأرباح

الجدول (4–11) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4–11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة المتغير التابع: جودة الأرباح

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
44	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين جودة الأرباح	3.8969	0.61052	مرتفعة	2
45	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية	3.7887	0.58626	مرتفعة	4
46	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح عن الأرباح بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	3.6546	0.80754	متوسطة	7
47	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد	3.9124	0.63573	مرتفعة	1
48	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في جعل الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة	3.8660	0.60445	مرتفعة	3
49	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية	3.6804	0.56763	مرتفعة	5
50	تساهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل المحاسبي في تحسين جودة الأرباح	3.5515	0.68282	متوسطة	8
51	يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على تحسين جودة الأرباح	3.6753	0.65397	متوسطة	6
	جودة الأرباح	**3.764357**	**0.64185**	**مرتفعة**	

تبـين النتـائج التـي يتضـمنها الجـدول (4−11) أن المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة للفقـرات (44−51) سـجلت متوسـطاً حسـابياً عامـا بلـغ (3.764357) وبـانحراف معيـاري بلـغ (0.64185)، وبمقارنـة هذا المتوسط الـذي تـم الحصـول عليـه بمتوسط أداة القيـاس المستخدمة في هذه الدراسة وهو (3)، يتبين أن النتيجة تزيد على الدرجة المتوسطة (+ 3)، وتقل عـن الدرجـة العاليـة (+ 4). وهـذه النتيجـة تشير إلـى أن اسـتجابات عينـة الدراسـة كانـت إيجابيـة وبدرجة عالية على معظم العبارات.

كما يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4−11) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.9124−3.5515) وأن العبارة رقم (47) والتي تنص على ان: "يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد"، هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9124)، وبانحراف معياري بلغ (0.63573) وقد كانت أهميتها النسبية عالية أي انها تزيد من جودة الأرباح ، في حين أن العبارة رقم (50) والتي تنص على ان: "تساهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل المحاسبي في تحسين جودة الأرباح"، هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5515) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.68282).

4−4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اسـتخدمت الباحثـة عـددا مـن أسـاليب الإحصـاء الإسـتدلالي لتحليـل النتـائج واختبـار الفرضـيات التـي اسـتندت عليهـا الدراسـة الحاليـة، وتبـين الجـداول التاليـة النتـائج التـي تـم التوصـل إليها في اختبار الفرضيات.

4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسة

وتنص هذه الفرضية على انه:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0.05) لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، وكما هو موضح في الجدول (4-12).

الجدول (4-12)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتأثير تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

المتغير المستقل	الإحصاءات	جودة الأرباح
تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح	قيمة (F) المحسوبة	17.23
	قيمة (β) معامل الانحدار	0.389
	معامل الارتباط (R)	0.850
	معامل التحديد (R^2)	0.723
	مستوى الدلالة ($Sig.$)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية(F = 2.29).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-12) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، وبناء لقاعدة القرار بتوجب رفض الفرضية الصفرية أو العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت قيمة F المحسوبة (17.23) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (2.29)، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط (R) بين هذين المتغيرين وهو (0.850) عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.723) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (72.3%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى وجود تطبيق لقواعد الحوكمة على جودة الأرباح، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.389) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى وجود تطبيق لقواعد الحوكمة على جودة الأرباح يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (38.9%).

وباستخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وكما هو موضح في النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4−13).

الجدول (4−13)

نتائج تحليل التباين (One-way ANOVA) لأثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية Sig.	نتيجة القرار
تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح	بين المجموعات	1.711	6	6.398	3.92	0.000	رفض الفرضية العدمية
	داخل المجموعات	29.692	187				
	التباين الكلي	31.403	193				

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل.

توضح البيانات الواردة بالجدول (4−13) أن قيمة F المحسوبة وهي (6.398) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (3.92) كما أن مستوى الدلالة وهو (0.000) اقل من مستوى معنوية الاختبار وهي (0.05). لذا وبناء على قاعدة القرار المشار إليها سابقا يتوجب رفض الفرضية الصفرية أو العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (Sig = 0.000) وهي اقل من 0.05.

وللتحقق من أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح كل على حدة فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى ست فرضيات فرعية، وتم استخدام التحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) وذلك بموجب قاعدة القرار (Decision Rule) التالية.

نرفض الفرضية الصفرية (H_0) وتقبل الفرضية (H_1) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة ≤ قيمة (T) الحرجة أو الجدولية أو إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) تساوي أو أقل من مستوى دلالة أو معنوية الاختبار (α) وهي (0.05)، والعكس بالعكس. وعلى هذا الأساس تم إخضاع المتغيرات الخاصة بعينة الدراسة والموضحة في الملحق رقم (5) فكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كما هي بأدناه.

4-1-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{0_{1.1}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-14).

الجدول (4-14)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	الإحصاءات	جودة الأرباح
أثر وجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	18.550
	قيمة (β) الانحدار	0.078
	معامل الارتباط (R)	0.658
	معامل التحديد (R^2)	0.433
	مستوى الدلالة (Sig.)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية (T = 1.658).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-14) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لوجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (18.550) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية الأولى $H_{0_{1.1}}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان

للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.658)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.433) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (43.3%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى وجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.078) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى وجود هيكل تنظيمي واضح لخطوط السلطة والمسؤولية يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (7.8%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لدور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4-1-2-4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{0_{1.2}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-15).

الجدول (4-15)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	**الإحصاءات**	**جودة الأرباح**
أثر العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	5.306
	قيمة (β) الانحدار	0.034
	معامل الارتباط (R)	0.457
	معامل التحديد (R^2)	0.209
	مستوى الدلالة (.Sig)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية (T = 1.658).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-15) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (5.306) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية الثانية $H_{0_{1.2}}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*.Sig*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.457)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.209) من التباين في المتغير التابع. أى أن ما قيمته (20.9%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى وجود العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.034) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى وجود العدالة والمساواة بين المساهمين

وأصحاب المصالح الأخرى يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (3.4%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4-4-1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{0_{1.3}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-16).

الجدول (4-16)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	الإحصاءات	جودة الأرباح
أثر تحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	6.287
	قيمة (β) الانحدار	0.070
	معامل الارتباط (R)	0.498
	معامل التحديد (R^2)	0.248
	مستوى الدلالة (Sig.)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية ($T = 1.658$).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-16) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم

التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (6.287) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية الثالثة $H_{0_{1.3}}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.457)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.248) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (24.8%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى تحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.070) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى تحميل المسؤوليات والمسائلة عنها من قبل مجلس الإدارة يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (7%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لمسؤوليات مجلس الإدارة على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4-4-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{0_{1.4}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-17).

الجدول (4-17)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	الإحصاءات	جودة الأرباح
أثر حماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	5.641
	قيمة (β) الانحدار	0.247
	معامل الارتباط (R)	0.547
	معامل التحديد (R^2)	0.300
	مستوى الدلالة (.Sig)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية (T = 1.658).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4-17) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (5.641) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية الرابعة $H_{0_{1.4}}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى

الدلالة (.*Sig*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.547)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.300) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (30%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى حماية المساهمين والمستثمرين، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.247) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى حماية المساهمين والمستثمرين يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (24.7%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4-1-4-5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{01.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-18).

الجدول (4−18)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الخامسة

مالمتغير المستقل	**الإحصاءات**	**جودة الأرباح**
أثر إدارة المخاطر على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	5.134
	قيمة (β) الانحدار	0.162
	معامل الارتباط (R)	0.613
	معامل التحديد (R^2)	0.376
	مستوى الدلالة (.Sig)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية (T = 1.658).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (4−18) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (5.134) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية الخامسة $H_{01.5}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) لإدارة المخاطر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*.Sig*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.613)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.376) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (37.6%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى إدارة المخاطر، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.162) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى إدارة المخاطر يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (16.2%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الفرجات، 2008) التي أشارت إلى ضرورة وجود حاجة ملحة لتدعيم قواعد حاكمية الشركات

في الأردن لتساهم في تخفيض المخاطر، وبالتالي تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة .

4-4-1-6 اختبار الفرضية الفرعية السادسة

وتنص هذه الفرضية على انه:

$H_{01.6}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ولاختبار الفرضية البديلة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه على النحو التالي وكما يظهره جدول (4-19).

الجدول (4-19)

نتائج اختبار (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية السادسة

المتغير المستقل	الإحصاءات	جودة الأرباح
أثر وجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح	قيمة (T) المحسوبة	5.711
	قيمة (β) الانحدار	0.098
	معامل الارتباط (R)	0.667
	معامل التحديد (R^2)	0.446
	مستوى الدلالة (Sig.)	0.000
القرار الإحصائي	رفض الفرضية العدمية	

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، والقيمة الجدولية (T = 1.658).

تضح من البيانات الواردة في الجدول (4-19) أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيمة T المحسوبة (5.711) أكبر من قيمتها الحرجة أو الجدولية وهي (1.658)، لذا وبناء على قاعدة القرار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية أو العدمية الفرعية

السادسة $H_{01.6}$ وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) البالغة صفراً حيث إنها أقل من (0.05)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.667)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$). اما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.446) من التباين في المتغير التابع. أي أن ما قيمته (44.6%) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى وجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية، كما بلغت قيمة درجة التأثير في اتجاه العلاقة β (0.098) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى وجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية يؤدى إلى زيادة مستوى جودة الأرباح بقيمة (9.8%). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الخطيب والقشي، 2008) التي أشارت إلى أن المشكلة الرئيسية في انهيار شركة التدقيق Arthur Anderson وشركة Enron تتعلق في تدني أخلاقيات المهنيين، وإن المشكلة أيضا لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام، ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي.

5-1 النتائج

1- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح من وجهة نظر المستجيبين، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (فاتح وعيشي، 2008) التي أشارت إلى أن من إيجابيات الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية، وحتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ونضمن أيضا فعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون

جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للهيكل التنظيمي الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لدور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للعدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتحميل المسؤوليات والمساءلة عنها من قبل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لمسؤوليات مجلس الإدارة على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

5- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لحماية المساهمين والمستثمرين على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق

المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العازمي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

6- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لإدارة المخاطر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الفرجات، 2008) التي أشارت إلى ضرورة وجود حاجة ملحة لتدعيم قواعد حاكمية الشركات في الأردن لتساهم في تخفيض المخاطر، وبالتالي تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة، ومن ثم تم التأكيد في الأردن على أهمية كفاءة الحاكمية في الشركات وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، بالإضافة إلى وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمه.

7- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لوجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الخطيب والقشي، 2008) التي أشارت إلى أن المشكلة الرئيسية في انهيار شركة التدقيق Arthur Anderson وشركة Enron تتعلق في تدني أخلاقيات المهنيين، وإن المشكلة أيضا لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام، ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

8- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق قواعد الحوكمة يساعد في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد وفي تحسين جودة الأرباح، كما يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في جعل الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية

للشركة، كذلك يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية ويؤدي أيضا إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العبدلي، 2012) التي أشارت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

5-2 التوصيات

بعد أن تمت معالجة مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها ضمن إطارين نظري وتحليلي، في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، توصي الباحثة بمايلي:

1- التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، مع ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة، وذلك لكونه يؤثر في جودة الأرباح.

2- التأكيد أهمية توفير إطار تنظيمي فعال ليضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات ، كذلك قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة بما يدعم تطبيق قواعد الحوكمة .

3- استمرار الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بحفظ حقوق جميع المساهمين، وذلك لكون توجهات الحوكمة الآن تنادي بضرورة حفظ هذه الحقوق وحمايتها، وذلك من خلال القيام بمناقشة التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات، وقيام الشركة باختيار مجلس الإدارة بالمفاضلة بين جميع المساهمين.

4- استمرار الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالالتزام بالمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين كونها تسهم في تحقيق المساواة بينهم، وتمكين حاملي أقلية الأسهم من الدفاع عن انتهاك حقوقهم من قبل المسؤولين في الشركة أو حملة غالبية الأسهم.

5- التأكيد على أهمية إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات و معايير الحوكمة و أن يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان المنبثقة عنه و تحديد المهام و مدة عملها و الصلاحيات الممنوحة لها .

6- أهمية اعتماد مجلس الادارة للخطة الاستراتيجية للشركة ووضع خطة للطوارئ للتعامل مع المخاطر المحتملة .

7- قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتحديد مسئوليات مجلس الإدارة، لكون هذه المسئوليات تستدعي الفصل بين مهمة الإشراف ومهمة الإدارة ضمن هيكل تنظيمي محدد لمجلس الإدارة يضمن التحديد الواضح لمهمات ومسؤوليات كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس.

8- قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتوضيح هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وتحديد مفهوم ومتطلبات وشروط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بشكل واضح.

9- التأكيد على ضرورة أن تتمتع لجنة التدقيق باستقلالية تامة .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

– أبوعجيلة، عماد محمد على، وحمدان علام (2009). "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)"، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحاكمية العالمية، للفترة 20-21 اكتوبر**، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.

– برقعان، أحمد محمد والقرشي، عبد الله علي (2012). "حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات"، **المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، للفترة 15-17 ديسمبر**، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

–البشير، محمد (2003). "التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين"، **المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشاة**، عمان، الأردن.

– التقرير الشهري لسوق عمان المالي، لشهر كانون ثاني عام 2014.

– الخطيب، حازم والقشي، ظاهر، (2008). "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"، **مجلة اربد للبحوث العلمية**، المجلد 10(1)، 1-33.

– دهمش، نعيم حسني وأبو زر، عفاف (2003). "حاكمية الشركات وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق"، **المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين**، عمان، الأردن.

– زيدان، زياد أمين عبد الغني (2001). تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أل البيت، المفرق، الأردن.

– سليمان، محمد مصطف (2007). **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

–السهلي، محمد سلطان (2006). "إدارة الربح في الشركات السعودية"، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 46(3)، 513–545.

– الشماع، خليل محمد حسن (2009). **مبادئ الإدارة**، ط1. عمان: دار المسيرة.

– العازمي، جمال (2012). دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

– العبدلي، محمد (2012). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

– عبيدات، أحمد نواف (2006). بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.

– العجمي، مناع فهيد علي (2011). أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، المملكة الأردنية الهاشمية.

– عبد القادر، هواري معراج (2010). الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر.

- عبد الوهاب، نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة (2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، جمهورية مصر العربية، القاهرة: الدار الجامعية.

- العيسوي، إبراهيم (2003). **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، القاهرة: دار الشروق.

- عيشي عمار وعمري، سامي (2013). "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية"، **بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، المنعقد بجامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية.

- عبيد سعد المطيري (2004). "**مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة**" ، دار المريخ للنشر.

- الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (2005). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

- فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر (2008). "حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

- فاتح، سردوك (2007). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

- فخرا، محمود عبد الملك (2003). "أثر حوكمت الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية-دراسة تحليلية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، جامعة القاهرة، المجلد 13(1)، العدد الأول، 211-250.

- الفرجات، عيسى (2008). حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- القاضي، حسين (2008). **التدقيق الداخلي**، ط1. دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم (2009). "أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (72)، 312-345.

- مجدوب، محمود سامي (2005). "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية"، **مؤتمر الإسكندرية، للفترة 8-10 سبتمبر**، الإسكندرية، مصر.

- مطر، محمد (2006). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، ط2. عمان: دار وائل للنشر.

- النواس، رافد عبيد (2008). "أثر حوكمة للشركات على جودة أداء مراقب الحسابات"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 14(50)، 247.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Al- Haddad, W. (2009). Corporate Governance and Performance of Jordanian Industrial Companies listed at Amman Stock Exchange, **unpublished doctoral dissertation**, The Arab Academy for Banking and Financial Sciences.

Abdullatif, M., & Kawuq, S. (2012). ***The role of internal auditing in risk management: Evidence from banks in Jordan***. Paper presented at the 16th International Business Research Conference, Dubai, UAE, 12-13 April.

Alamgir, M. (2007). **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May, pp. 7−8.

Azmi, R.A. (2010). Corporate Governance Enforcement: Between Institutional Investors and Social Pressure. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=921273.

Bashiti, Lubna, S., & Rabadi, Aram, Y. (2011). Assessing corporate governance in Jordan. ***The Arab Bank Review***, 8(1), pp. 19-37.

Chan, K., Chan, L.K.C., Jegadeesh, N., & Lakonishok, J. (2006). Earnings quality and stock returns. ***Journal o f Business***, 79(3), pp.1041-1082.

Fawzy, S. (2003). Assessment of corporate governance in Egypt. ***Working Paper No. 82***. Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies, pp. 1-48.

Freeland, C. (2007). **Basel committee guidance on corporate governance for banks**. Paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and

Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May, pp. 7 – 8.

Gibson, C.H. (2001). ***Financial reporting and analysis***. New York: Thomson, South-western.

Karamanou, I., & Vafess, N. (2005). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. ***Journal of Accounting Research***, 43(3), pp. 453-485.

Malhotra, N.K. (2004). ***Marketing research***. New Jersey: Prentice Hall.

Mangena, M., & Pike, R. (2005). The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. ***Accounting and Business Research***, 35(4), pp. 327-549.

Matar, M., & Nour, A. (2007). The compliance of Jordanian shareholding companies with the principles of corporate governance: An analytical comparative study between the banking and the industrial sectors. ***Jordan Journal of Business Administration***, 3(1), pp. 33-49.

NYSE New York Stock Exchange, (2003). "*About the listed company manual*", (On-Line), available at: http://nysemanual.nyse.com/lcm/.

Nuijten, A., Zwiers, B .,& van der Pijl, G. (2008). The effect of is-auditors' risk information on ismanagers' perceived risk. ***BLED 2008 Proceedings,*** Paper 31, pp.1-27.

Stephens, A. (2009). ***Corporate governance quality and internal control under the Sarbanes Oxley regime section, 302***, (Unpublished doctoral dissertation), The University of Arizona, Tucson, Arizona, United States.

الملاحـــــــق

(1) تفويض إفادة الاستبانة

(2) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

(3) بيان بعدد أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ومجتمع وعينة الدراسة

(4) نموذج إستبانة الدراسة

(5) نتائج التحليل الإحصائي SPSS لإخبار الفرضيات

الملحق الأول (1)

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

جامعة الشرق الاوسط - الاردن
كلية ادارة الاعمال

قسم المحاسبة والتمويل

التاريخ 2014/4/2

الموضوع/ إفـــادة استبانة البحث

إلى من يهمه الامر ،،،،

تحيـــة طيبة، وبعد ،،،

تفيد كلية الاعمال في جامعة الشرق الاوسط بأن الطالبة ميسم جهاد حامد الأضم، المسجلة في قسم المحاسبة والتمويل بالجامعة وتحمل الرقم الجامعي 401110232، بأنه تقوم حالياً بتحضير درجة الماجستير من جامعة الشرق الاوسط في مجال "المحاسبة والتمويل". وهي الان بصدد القيام بدراسة ميدانية في الاردن لتوزيع استمارات الاستبانة إلى الشركات الصناعية المساهمة العامة وجمع المعلومات المطلوبة لموضوع بحثها. نأمل تقديم المساعدات الممكنة لتسهيل مهمتها العلمية والبحثية.

وقد صدرت هذه الافادة بناء على طلبها لتقديمها إلى جهات الاختصاص.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،

عميد كلية الاعمال

أ.د. عبدالناصر نور

نسخة الى:

- الملف الشخصي.

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	أ.د. عبد الناصر نور	جامعة الشرق الاوسط
2	أ.د. محمد النعيمي	جامعة الشرق الأوسط
3	أ.د. محمد مطر	جامعة الشرق الأوسط
4	أ.د. محمد حسين ابو نصار	الجامعة الأردنية
5	أ.د. محمود الخلايلة	الجامعة الأردنية
6	د. توفيق عبد الجليل	الجامعة الأردنية
7	د. منال باكير	جمعة فيلادلفيا
8	د. نور الدين غفير	جامعة فيلادليفا
9	د. محمد منصور أبو جليل	جامعة البلقاء التطبيقية
10	د. مصطفى الشكري	جامعة عجلون الوطنية

الملحق (3)

بيان بعدد أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وعينة الدراسة وعدد الاستبانات المستردة

التسلسل	أسماء الشركات	عينة الدراسة	عدد الاستبانات المستردة
1	درويش الخليلي وأولاده	3	3
2	الاتحاد للصناعات المتطورة	3	3
3	الاستثمارات العامة	3	3
4	الكهرباء الأردنية	3	2
5	الجنوب للإلكترونيات	3	3
6	المتصدرة للأعمال والمشاريع	3	1
7	مصفاة البترول الأردنية	3	1
8	الصناعات الكيماوية الأردنية	3	2
9	شركة الترافرتين	3	2
10	كهرباء محافظة اربد	3	1
11	العالمية للصناعات الكيماوية	3	3
12	الوطنية لصناعة الصلب	3	3
13	الصناعات والكبريت الأردنية/ جيمكو	3	2
14	الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	3	3
15	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	3	2
16	مجموعة أوفتك للاستثمار	3	2
17	العربية للمشاريع الاستثمارية	3	3
18	الدولية لصناعات السيليكا	3	3
19	الأهلية للمشاريع	3	3
20	دار الغذاء	3	3
21	العامة للتعدين	3	2
22	بندار للتجارة والاستثمار	3	3
23	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	3	3
24	الأمير للتنمية والمشاريع	3	3
25	التسهيلات التجارية الأردنية	3	3
26	الإقبال للطباعة والتغليف	3	3
27	القدس للصناعات الخرسانية	3	3
28	الأسواق الحرة الأردنية	3	3
29	الوطنية للدواجن	3	3
30	العربية لصناعة المواسير المعدنية	3	2
31	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	3	2
32	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	3	3
33	العامة لصناعة وتسويق الخرسانة الخفيفة	3	2

34	الأردنية للاستثمارات المتخصصة	3	3
35	مصانع الورق والكرتون الأردنية	3	3
36	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	3	2
37	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	3	2
38	باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل	3	3
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	3	1
40	المتكاملة للمشاريع المتعددة	3	2
41	عافية العالمية – الأردن	3	3
42	الأردنية لصناعة الأنابيب	3	2
43	السلفوكيماويات الأردنية	3	2
44	حديد الأردن	3	3
45	مصانع الخزف الأردنية	3	2
46	الجميل للاستثمارات العامة	3	3
47	الأردنية لإنتاج الأدوية	3	2
49	العربية للصناعات الكهربائية	3	1
50	نوبار للتجارة والاستثمار	3	2
51	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	3	3
52	مصانع الكابلات المتحدة	3	1
53	دار الدواء للتنمية والاستثمار	3	2
54	المركز الأردني للتجارة الدولية	3	3
55	الجنوب لصناعة الفلاتر	3	3
56	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	3	2
57	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	3	3
58	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	3	3
59	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	3	2
60	مصانع الآجواخ الأردنية	3	2
61	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	3	2
62	الحياة للصناعات الدوائية	3	3
63	الألبان الأردنية	3	3
64	الكابلات الأردنية الحديثة	3	2
65	مجموعة العصر للاستثمار	3	3
66	الإقبال للاستثمار	3	2
67	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	3	3
68	الموارد الصناعية الأردنية	3	2
69	البوتاس العربية	3	3
70	الأردنية المركزية	3	2
71	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	3	3
72	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	3	2
73	المركز العربي للصناعات الدوائية	3	3
74	الوطنية لصناعة الكلورين	3	2

75	مناجم الفوسفات الأردنية	3	2
76	الألبسة الأردنية	3	3
77	الوطنية لصناعات الألمنيوم	3	3
78	مصانع الاسمنت الأردنية	3	2
79	الدباغة الأردنية	3	2
80	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	3	3
81	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتي	3	3
82	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	3	2
83	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	3	3
84	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	3	2
85	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	3	3
86	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	3	3
87	الدولية للصناعات الخزفية	3	1
	المجموع	261	198

ملحق رقم (4)

نموذج إستبانة الدراسة

جامعة الشرق الاوسط – الاردن

كلية ادارة الاعمال

قسم: المحاسبة والتمويل

التخصص: محاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح

(دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم سلفاَ صدق تعاونكم واقبلوا فائق الإحترام والتقدير

الباحثة:

ميسم جهاد حامد الأضم

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	30 سنة فأقل ☐ 31- 35 سنة ☐ 36-40 سنة ☐ 41 – 45 سنة ☐ 46 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3- سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات ☐ 11 سنة- اقل من 15 سنة ☐ 16 سنة –أقل من 20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات الواردة في هذه الاستبانة وبيان رأيكم في كل منها وعلى المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المتغيرات المستقلة

الرقم	الفقره	درجة الموافقة				
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
	الهيكل التنظيمي					
1	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة					
2	يتم الاعتماد على المعايير المكتوبة عند مواجهة موقف جديد في العمل					
3	يوجد وصف مكتوب وموزع على العاملين يبين ويحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات كل وظيفة					
4	تتسم المعلومات التي يوفرها النظام بدرجة عالية من التفصيل الذي يحتاج متخذ القرار في مستويات الإدارة التنفيذية					
5	يتوفر إطار تنظيمي وفعال ليضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات					
6	قيام مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة					

	ووضع التوصيات بالتعديلات المطلوبة يدعم تطبيق الحوكمة					
7	يوفر النظام المستخدم معلومات مختصرة ومفيدة لمستويات الإدارية العليا عند الحاجة					
	العدالة والمساواة					
8	حوكمة الشركات تعمل على توفير المساواة والعدالة بين المساهمين					
9	يتم وضع سياسية تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح الخاصة					
10	يحق للمساهمين التصويت حضورا أو غيابيا مع مراعاة المساواة في حق التصويت					
11	يتم مراعاة المساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى					
12	حوكمة الشركات تعمل على الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة					
13	حوكمة الشركات تعمل على تحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين					
14	حوكمة الشركات تعمل على حماية المساهمين من النتائج المترتبة على عملية التداول في السوق المالية					
15	حوكمة الشركات تعمل على حماية حق حاملي أقلية الأسهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين					
	مسؤوليات مجلس الإدارة					
16	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات ومعايير حوكمة الشركات يدعم التطبيق الفعلي الحوكمة					
17	يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان المنبثقة عنه وتحديد المهام ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها					
18	إعتماد أعضاء مجلس الادارة على المعايير المحاسبية المحلية و الدولية يدعم التطبيق الفعلي للحوكمة					
19	يوجد نظام للحوافز والجزاءات يطبق على موظفي الشركة					
20	يدعم وجود لجنة تنفيذية منبثقة عن مجلس الإدارة تحقيق الخطة الإستراتيجية للشركة					
21	المتابعة الفعالة لمجلس الإدارة تساعد على تحقيق الشركة لخطتها الإستراتيجية					
22	الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو يدعم تطبيق الحوكمة					
23	يعمل المجلس على تحقيق القدر اللازم من المساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال					
	حماية المساهمين والمستثمرين					
24	يضمن تطبيق قواعد الحوكمة احتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين					

25	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة					
26	معايير الأداء التي توفرها تطبيق قواعد الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في أسهم الشركة كأداة استثمارية جذابة					
27	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة					
28	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة المساهمين في الحصول على المعلومات الدورية والمفصح عنها وفق التشريعات النافذة					
29	يشعر تطبيق قواعد الحوكمة المساهمين بالثقة وضمان حقوقهم					
30	أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين					
31	يطلع المساهمون على أية عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة					
	إدارة المخاطر					
32	يؤدي وجود لجنة لإدارة المخاطر لوجود سياسة فعالة لتجنب المخاطر بما يدعم تطبيق قواعد الحوكمة					
33	وجود نظام تقرير دوري عن إدارة المخاطر					
34	قيام الشركة بوضع خطة للطوارئ للتعامل مع المخاطر المحتملة					
35	إعتماد مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية للشركة يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة					
36	وجود مدقق داخلي مسؤول عن مراجعة نظم إدارة المخاطر					
37	وجود مدقق داخلي مسؤول عن مراجعة الموجهات الإرشادية والتقارير الخاصة بذلك والتحقيق منها					
	نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية					
38	قوة إدارة الرقابة الداخلية داخل المنشأة					
39	مدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية					
40	تتمتع لجنة التدقيق باستقلالية تامة					
41	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى تحسين كفاءة الإدارة الداخلية للشركة					
42	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بدراسة تقارير التدقيق الداخلية والخارجية لتفادي الأخطاء					
43	أن يكون أغلب أعضاء لجنة التدقيق من خارج أعضاء مجلس الإدارة يدعم تطبيق الحوكمة					
	المتغير التابع: جودة الأرباح					
44	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين جودة الأرباح					
45	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية					
46	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح عن الأرباح بما ينسجم مع					

	المبادئ المحاسبية المقبولة نبولاً عاماً					
47	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد					
48	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في جعل الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة					
49	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية					
50	تساهم المعرفة بعمليات واجراءات العمل المحاسبي في تحسين جودة الأرباح					
51	يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على تحسين جودة الأرباح					

شكرا على مساعدتك في تعبئة هذه الاستبانه. نحن نقدر أي ملاحظات أو اقترحات ترغب في اثارثها حول اي قضية ذكرت في هذه الاستبانه. يمكن أن تستخدم الجزء المخصص أدناه أو استخدام صفحة إضافية وارجعها مع الاستبانه المعبئ أو بمفردها.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

الملحق رقم (5)

نتائج التحليل الاحصائي SPSS لإختبار الفرضيات

Frequencies

Statistics

		Age	exp	edu	cert
N	Valid	194	194	194	194
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

Age

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	39	20.1	20.1	20.1
	2	33	17.0	17.0	37.1
	3	36	18.6	18.6	55.7
	4	35	18.0	18.0	73.7
	5	51	26.3	26.3	100.0
	Total	194	100.0	100.0	

Exp

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
0Valid	1	10	5.2	5.2	5.2
	2	28	14.4	14.4	19.6
	3	45	23.2	23.2	42.8
	4	82	42.3	42.3	85.1
	5	29	14.9	14.9	100.0
	Total	194	100.0	100.0	

Edu

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	10.3	10.3	10.3
	2	116	59.8	59.8	70.1
	3	32	16.5	16.5	86.6
	4	26	13.4	13.4	100.0
	Total	194	100.0	100.0	

Cert

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	16	8.2	8.2	8.2
	2	23	11.9	11.9	20.1
	3	17	8.8	8.8	28.9
	4	4	2.1	2.1	30.9
	5	17	8.8	8.8	39.7
	6	117	60.3	60.3	100.0
	Total	194	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	194	2.00	5.00	3.6856	.75433
q2	194	2.00	5.00	3.7371	.68889
q3	194	3.00	5.00	3.8402	.61940
q4	194	2.00	5.00	3.6546	.80754
q5	194	2.00	5.00	3.9124	.63373
q6	194	2.00	5.00	3.8660	.60445
q7	194	3.00	5.00	3.8505	.64649
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q8	194	2.00	5.00	3.5928	.70831
q9	194	2.00	5.00	3.7784	.68086

q10	194	2.00	5.00	3.7423	.70201
q11	194	2.00	5.00	3.4381	.86903
q12	194	2.00	5.00	3.7371	.68889
q13	194	3.00	5.00	3.8402	.61940
q14	194	2.00	5.00	3.6546	.80754
q15	194	2.00	5.00	3.9124	.63373
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q16	194	2.00	5.00	3.8660	.60445
q17	194	3.00	5.00	3.8505	.64649
q18	194	2.00	5.00	3.5928	.70831
q19	194	2.00	5.00	3.7990	.67202
q20	194	2.00	5.00	3.7423	.70201
q21	194	2.00	5.00	3.5825	.70226
q22	194	2.00	5.00	3.6340	.73765
q23	194	2.00	5.00	3.6186	.80082
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q24	194	2.00	5.00	3.7371	.70378
q25	194	2.00	5.00	3.5928	.95176
q26	194	3.00	5.00	3.9072	.60366
q27	194	3.00	5.00	3.9485	.58249
q28	194	3.00	5.00	3.8660	.68483
q29	194	2.00	5.00	3.7010	.73640
q30	194	2.00	5.00	3.8505	.76404
q31	194	2.00	5.00	3.4691	.86472
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q32	194	2.00	5.00	3.5722	.69599
q33	194	3.00	5.00	3.7010	.54182
q34	194	2.00	5.00	3.7474	.80999
q35	194	3.00	5.00	4.0464	.49128

q36	194	3.00	5.00	3.8299	.65731
q37	194	3.00	5.00	3.8918	.58799
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q38	194	3.00	5.00	3.9330	.71305
q39	194	2.00	5.00	3.7062	.74893
q40	194	3.00	5.00	3.8196	.62207
q41	194	3.00	5.00	3.8814	.59477
q42	194	2.00	5.00	3.7629	.84893
q43	194	2.00	5.00	3.9485	.66553
Valid N (listwise)	194				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q44	194	2.00	5.00	3.8969	.61052
q45	194	3.00	5.00	3.7887	.58626
q46	194	2.00	5.00	3.6546	.80754
q47	194	2.00	5.00	3.9124	.63373
q48	194	2.00	5.00	3.8660	.60445
q49	194	3.00	5.00	3.6804	.56763
q50	194	2.00	5.00	3.5515	.68282
q51	194	2.00	5.00	3.6753	.65397
Valid N (listwise)	194				